السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2026/5/24

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1605

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

# Analysis of the Reality of Ration Card Allocations in Iraq After 2004( Review article)

# التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في العراق الواقع والتحديات

## [مقال مراجعة]

م.م الاء هلال سعدون
Alaa Hilal Saadoun
ammaralaa721@gmail.com
المديريه العامه لتربيه الرصافة الثانية

## Abstrac

This article analyzes the reality of ration card allocations in Iraq after 2004 by examining the transformations in financial allocations and the mechanisms of distributing ration card items amid the economic and political changes experienced by Iraq. The study aims to identify the adequacy of these allocations in achieving food security for low-income groups, as well as to reveal the major challenges facing the ration card system, including administrative corruption, weak planning, and fluctuations in the state budget. The article also discusses the impact of reducing ration card items on the living conditions of Iraqi citizens and provides an analytical assessment of government subsidy policies and the possibility of developing them in line with the requirements of social justice and economic development.

**Keywords:** Ration Card, Financial Allocations, Food Security, Government Subsidies, State Budget, Iraq after 2004, Economic Policy.

## المستخلص

يتناول هذا المقال تحليل واقع تخصيصات البطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004، من خلال دراسة اهم التحديات التي واجهت التخصيصات المالية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق. ويهدف المقال إلى بيان مدى كفاية تلك التخصيصات في تحقيق الأمن الغذائي للفئات المحدودة الدخل فضلاً عن الكشف عن أبرز التحديات التي واجهت تلك التخصيصات ، وفي مقدمتها الفساد الإداري وضعف التخطيط وتقلبات الموازنة العامة. كما يناقش المقال اثر الخيارات الأخرى للسياسة الاقتصادية كتقليص المفردات التموينية على الواقع المعيشي لتلك الفئات. وفي الختام يقدم المقال توصية بشأن إمكانية تطوير سياسات الدعم الحكومي بما ينسجم مع هدف العدالة الاجتماعية.

**الكلمات الرئيسية :** البطاقة التموينية، الأمن الغذائي، الدعم، الموازنة العامة، السياسة الاقتصادية.

## المقدمة

يعدّ نظام البطاقة التموينية في العراق من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي للفئات المحدودة الدخل. وقد اكتسب هذا النظام أهمية استثنائية بعد عام 2004 نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية، وما رافقها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل من البطاقة التموينية وسيلة أساسية للتخفيف من الأعباء المعيشية. وعلى الرغم من استمرار الحكومة في تخصيص مبالغ مالية كبيرة لدعم هذا النظام، إلا أن البطاقة التموينية واجهت العديد من التحديات، من أبرزها ضعف التخصيصات المالية في بعض السنوات، وتقليص مفرداتها، فضلاً عن مشكلات الفساد الإداري وضعف كفاءة التوزيع، مما انعكس بصورة مباشرة على مستوى الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

## المنهجية

**أولاً: مشكلة المقال :** تتمثل في وجود مجموعة من التحديات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن المشكلات الإدارية والرقابية التي تواجه نظام البطاقة التموينية في العراق التي تؤثر في كفائته وتهدد استمراريته.

**ثانياً: هدف المقال:** تسعى المقالة إلى تحليل واقع تخصيصات البطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004، من خلال دراسة طبيعة التخصيصات المالية وأثرها في استمرارية النظام التمويني، فضلاً عن بيان أهم المشكلات التي واجهت هذا القطاع وإمكانية تطويره بما ينسجم مع متطلبات العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

**ثالثاً: أهمية المقال :** تنبع من أهمية البطاقة التموينية بوصفها إحدى الوسائل الرئيسة التي تعتمدها الحكومة لتحقيق الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، لاسيما للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. كما تبرز أهمية المقال في كونه يتناول موضوعاً يرتبط بصورة مباشرة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العراقي، فضلاً عن مساهمته في تقديم رؤية تحليلية يمكن الإفادة منها في تطوير سياسات الدعم الحكومي وتحسين إدارة الموارد المالية المخصصة للبطاقة التموينية.

**رابعاً: مجتمع وعينة المقال :** يتمثل في نظام البطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004، وما يرتبط به من تخصيصات مالية وسياسات حكومية وإجراءات إدارية. أما عينة المقالة فتتمثل في البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة العراقية ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء، فضلاً عن الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البطاقة التموينية خلال مدة المقال

**خامساً: منهج المقال:** اعتمد المقال المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع تخصيصات البطاقة التموينية في العراق وتحليل البيانات المتعلقة بحجم التخصيصات المالية وآليات توزيع المفردات التموينية، فضلاً عن تحليل التحديات التي واجهت هذا النظام وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

**سادساً: الإطار الزماني والمكاني:** هو المدة (2004-2023) لكونها تمثل مرحلة التحولات الاقتصادية والسياسية التي أثرت بصورة مباشرة في نظام البطاقة التموينية. أما الإطار المكاني فيتمثل بجمهورية العراق، باعتبارها ميدان المقال الرئيس.

**سابعاً: هيكلية المقال:** اقتضت طبيعة المقالة تقسيمها إلى محورين رئيسين، تناول المحور الأول الجانب النظري للبطاقة التموينية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التي شهدتها بعد

عام 2004، في حين تناول المحور الثاني الجانب التطبيقي عبر تحليل واقع التخصيصات المالية والتحديات التي واجهت نظام البطاقة التموينية في العراق، فضلاً عن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الأول: الجانب النظري للبطاقة التموينية

**أولاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للبطاقة التموينية:** تمثل البطاقة التموينية إحدى الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية ، نظراً لدورها في دعم الأمن الغذائي وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود. وقد أسهم هذا النظام في الحد من آثار الأزمات الاقتصادية التي شهدها العراق، من خلال توفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة أو بصورة مجانية، الأمر الذي ساعد على تقليل نسب الفقر والجوع خلال فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية (عبد الزهرة، 2018: 11). ومن جهة أخرى، يرى العديد من الباحثين أن تطوير البطاقة التموينية يتطلب اعتماد آليات إدارية ورقابية أكثر كفاءة، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في حجم التخصيصات المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، كما دعى اخرون إلى التحول التدريجي نحو نظام الدعم النقدي المشروط، شريطة توفير قاعدة بيانات دقيقة تضمن وصول الدعم إلى الفئات المستحقة بصورة عادلة ومنظمة.(ذكر المصدر )

**ثانياً : التطور التاريخي لنظام البطاقة التموينية في العراق:** ظهر نظام البطاقة التموينية في العراق بصورة رسمية بعد فرض العقوبات الدولية على العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (661) لسنة 1990، الذي أدى إلى تراجع حاد في الموارد الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم ونقص المواد الغذائية الأساسية. وفي ظل تلك الظروف، اتجهت الحكومة إلى اعتماد هذا النظام كوسيلة لضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين بصورة شهرية ومنظمة، بهدف الحد من آثار الأزمة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي (النداوي، 2006: 4). وقد بدأت وزارة التجارة العراقية بتوزيع المواد الغذائية الأساسية من خلال البطاقة التموينية اعتباراً من شهر أيلول عام 1990، وشملت مفردات متعددة مثل الطحين والرز والسكر والزيت والشاي وحليب الأطفال وبعض المواد الأخرى، الأمر الذي جعل البطاقة التموينية تمثل المصدر الرئيس للغذاء بالنسبة لغالبية الأسر العراقية خلال سنوات الحصار الاقتصادي (سالم، 2004: 2). كما ساهم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء. شهدت مفردات البطاقة التموينية نوع من التحسن النسبي في في عام 1997 ، سواء من حيث الكميات أو انتظام التوزيع، بعد أن سمح العراق بتصدير جزء من النفط مقابل استيراد المواد الغذائية والإنسانية (الحسني، 2024: 3). وبعد عام 2003 على الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدها العراق، استمر العمل بنظام البطاقة التموينية

**ثالثاً: واقع تخصيصات البطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004:** شهدت تخصيصات البطاقة التموينية بعد عام 2004 حالة من التذبذب نتيجة لعدد من العوامل من ابرزها ما يأتي:-

1-ارتباطها المباشر بالإيرادات النفطية. فمع ارتفاع أسعار النفط في بعض السنوات ارتفعت التخصيصات المالية الموجهة لدعم البطاقة التموينية، في حين شهدت سنوات الأزمات المالية انخفاضاً ملحوظاً في تلك التخصيصات ، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حجم المفردات الغذائية الموزعة للمواطنين (محمد، 2019: 5).

2-تأثرت تخصيصات البطاقة التموينية بالتحولات التي رافقت تبني العراق لسياسات الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003، اذ برزت توجهات تدعو إلى تقليص الدعم للبطاقة التموينية ، وهو

ما أدى إلى تقليص عدد مفرداتها بشكل تدريجي. (الدهلكي، 2019: 7).

3-تراجع كفاءة نظام البطاقة التموينية، نتيجة لمشكلات الفساد الإداري وضعف الرقابة على عقود الاستيراد والتجهيز في هدر جزء كبير من الأموال المخصصة لهذا القطاع، فضلاً عن وجود مشكلات تتعلق بنوعية المواد الغذائية وعدم انتظام توزيعها. وقد أدى ذلك الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية.

## المحور الثاني: تحليل التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004

**أولاً: تحليل تطور تخصيصات البطاقة التموينية في العراق بعد عام 2004:** نلاحظ من بيانات جدول(1) ان تخصيصات البطاقة التموينية قد شهدت بعد عام 2004 ارتفاعا نسبياً، إذ بلغت (6) تريليون دينار في عامي 2004 و2005، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى (3.5) تريليون دينار عام 2010، قبل أن ترتفع بصورة محدودة في بعض السنوات اللاحقة. إلا أن المرحلة الممتدة من عام 2015 وحتى عام 2021 شهدت تراجعاً واضحاً في حجم التخصيصات نتيجة الأزمات المالية وانخفاض أسعار النفط وارتفاع حجم النفقات الحكومية المرتبطة بالحرب ضد الإرهاب والأزمات الاقتصادية. ومن خلال الجدول المذكور يتضح أن تخصيصات البطاقة التموينية اتجهت بصورة عامة نحو الانخفاض مقارنة بالسنوات الأولى بعد عام 2004، إذ انخفضت من (6) تريليون دينار إلى أقل من تريليون دينار في عام 2021، قبل أن ترتفع نسبياً في عام 2023 إلى (3.66) تريليون دينار. ويعكس ذلك حجم الضغوط المالية التي تعرضت لها الموازنات العامة، فضلاً عن وجود توجه حكومي لتقليص الدعم التمويني وتقليل الإنفاق التشغيلي. كما أن هذا الانخفاض انعكس بصورة مباشرة على مفردات البطاقة التموينية من حيث الكمية والنوعية وانتظام التوزيع، الأمر الذي أثر سلباً في مستوى الأمن الغذائي للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

**جدول(1) تطور تخصيصات البطاقة التموينية في العراق للمدة(2004–2023)**

| السنة | تخصيصات البطاقة التموينية(تريليون دينار) |
|---|---|
| 2004 | 6 |
| 2005 | 6 |
| 2006 | 4.5 |
| 2007 | 3.9 |
| 2008 | 3.9 |
| 2009 | 4.2 |
| 2010 | 3.5 |
| 2011 | 4 |
| 2012 | 4 |
| 2013 | 4.91 |
| 2015 | 2.50 |
| 2016 | 2.47 |
| 2017 | 1.69 |
| 2018 | 1.50 |
| 2019 | 1.50 |
| 2021 | 0.79 |
| 2023 | 3.66 |

**المصدر: جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة الاتحادية للسنوات.(2004–2023)**

**ثانياً: تحليل نسبة تخصيصات البطاقة التموينية إلى إجمالي النفقات العامة:** تمثل هذه النسبة مؤشراً لقياس حجم الاهتمام الحكومي بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية. وتشير البيانات إلى أن نسبة هذه التخصيصات قد شهدت ارتفاعاً نسبياً بعد عام 2004، إذ بلغت نحو (19.74%) عام 2005، وهي نسبة مرتفعة تعكس اهتمام الحكومة آنذاك بتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة.إلا أن تلك النسبة تراجعت إلى

(7.75%) عام 2010، ثم إلى (3.19%) عام 2015، وصولاً إلى أقل من (1%) عام 2021. ويرتبط هذا التراجع بارتفاع حجم النفقات العامة من جهة، وانخفاض التخصيصات الفعلية للبطاقة التموينية من جهة أخرى. ويظهر من الجدول **(2)** أن نسبة تخصيصات البطاقة التموينية إلى إجمالي النفقات العامة شهدت انخفاضاً تدريجياً خلال مدة المقال، الأمر الذي يعكس تراجع الأولوية الممنوحة لقطاع الدعم التمويني مقارنة ببقية أبواب الإنفاق العام. كما يشير هذا الانخفاض إلى وجود تحولات في السياسة المالية للدولة نحو تقليل الدعم الحكومي، بالرغم من استمرار اعتماد نسبة كبيرة من المواطنين على البطاقة التموينية كمصدر أساسي لتأمين الاحتياجات الغذائية.وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في تخصيصات عام 2023، إلا أن النسبة ما تزال منخفضة مقارنة بسنوات ما بعد 2004، مما يدل على استمرار التحديات المالية والإدارية التي تواجه نظام البطاقة التموينية في العراق، فضلاً عن الحاجة إلى إصلاحات حقيقية تسهم في تحسين كفاءة توزيع الدعم وضمان وصوله إلى الفئات المستحقة بصورة عادلة ومنظمة.

**جدول(2) نسبة تخصيصات البطاقة التموينية إلى إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2004–2023)**

| السنة | تخصيصات البطاقة التموينية من إجمالي النفقات العامة(%) |
|---|---|
| 2004 | 19.03 |
| 2005 | 19.74 |
| 2006 | 10.79 |
| 2007 | 9.98 |
| 2008 | 8.82 |
| 2009 | 7.75 |
| 2010 | 5.73 |
| 2011 | 6.00 |
| 2012 | 5.00 |
| 2013 | 5.89 |
| 2015 | 3.19 |
| 2016 | 3.08 |
| 2017 | 2.24 |
| 2018 | 1.88 |
| 2019 | 1.49 |
| 2021 | 0.89 |
| 2023 | 2.74 |

**المصدر: جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة الاتحادية للسنوات.(2023–2004)**

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الاستنتاجات:** أظهر المقال أن نظام البطاقة التموينية في العراق ما زال يمثل إحدى أهم أدوات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، لاسيما بالنسبة للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق بعد عام 2004.من خلال ما يأتي

1. اعتماد نسبة كبيرة من الأسر العراقية على البطاقة التموينية كمصدر أساسي لتأمين الاحتياجات الغذائية، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية.
2. وجود تذبذب واضح في حجم تخصيصات البطاقة التموينية ، إذ ارتفعت التخصيصات في بعض السنوات وانخفضت بصورة ملحوظة في سنوات أخرى تبعاً لطبيعة الأوضاع المالية وأسعار النفط والسياسات الاقتصادية المعتمدة.
3. وجود انخفاض تدريجي في نسبة تخصيصات البطاقة التموينية إلى إجمالي النفقات العامة، الأمر الذي يعكس تراجع مستوى الاهتمام الحكومي بالدعم التمويني مقارنة بقطاعات الإنفاق الأخرى.
4. أن ضعف التخصيصات المالية انعكس بصورة مباشرة على انتظام توزيع مفردات البطاقة

التموينية وكفاءتها، مما أدى إلى تقليص عدد المواد الغذائية وتأخر تجهيزها في العديد من السنوات.

5. أن مشكلات الفساد الإداري وضعف الرقابة والتخطيط أسهمت في انخفاض كفاءة نظام البطاقة التموينية، فضلاً عن وجود هدر مالي أثّر في قدرة النظام على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

6. أن استمرار التحديات الاقتصادية والمالية يتطلب إعادة النظر في آليات إدارة البطاقة التموينية بما يحقق التوازن بين ترشيد الإنفاق الحكومي وضمان الأمن الغذائي للمواطنين.

## ثانياً: التوصيات

1. ضرورة زيادة التخصيصات المالية الموجهة للبطاقة التموينية بما يتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، لضمان استمرار النظام في تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

2. العمل على تطوير آليات توزيع مفردات البطاقة التموينية من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية الحديثة وقواعد البيانات الدقيقة، بما يسهم في تقليل حالات الهدر والفساد الإداري.

3. تشديد الرقابة المالية والإدارية على عقود الاستيراد والتجهيز الخاصة بالبطاقة التموينية، لضمان جودة المواد الغذائية ووصولها إلى المواطنين بصورة منتظمة وعادلة.

4. ضرورة ان يركز الدعم على الفئات الهشة الأكثر استحقاقاً، بما يحقق العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنفاق العام.

5. دعم الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد ، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية على توفير مفردات البطاقة التموينية بصورة مستقرة ومستدامة.

6. إجراء مراجعة شاملة لسياسات الدعم في العراق، بما يضمن تحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

7. تشجيع الدراسات والبحوث الاقتصادية المتخصصة المتعلقة بنظام البطاقة التموينية، لما لها من أهمية في تقييم كفاءة سياسات الدعم واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها مستقبلاً

## المصادر Reference


1-النداوي، خضير عباس، "البطاقة التموينية في العراق-آراء ومناقشات"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (64)، 2006.

2-الحسني، علي، "الحصة التموينية-متى تبلورت فكرتها وما أهميتها؟"، شفقنا العراق، 2024.

3-الدهلكي، سعد عبد الأمير، "إشكالية الدعم الحكومي والبطاقة التموينية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 2019.

4-جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة الاتحادية للسنوات.(2023–2004)

5-سالم، سيدي أحمد ولد أحمد، "البطاقة التموينية حسنة لصدام لم ينكرها الاحتلال"، الجزيرة نت، 5 نيسان 2004.

6-عبد الزهرة، حسن كاظم، "الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي في العراق"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2018.

7-محمد، أحمد جاسم، "واقع البطاقة التموينية في العراق بعد 2003"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (12)، 2019.

8-وزارة التجارة العراقية، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، الموقع الرسمي لوزارة التجارة العراقية.